لمنع الجمع والخلو واما علقاة فالالف فيه للالحاق فان جرد من التاء ومنع الصرف فهي للتانيث لانه
نكرة وفي اسامي قدروا التاء وعرفا بالرد في التصغير والاضمار وخبر والوصف والمشار قد تكون
علامة التانيث مقدرة ولا يقدر سوى التاء والرجوع لها في التصغير يدل لذلك ويستدل على تقدير
ها وارادة معناها بامور منها ردها في التصغير كاذينة وعينية في تصغير عين واذن ومنها عود
ضمير المونث على المجرد منها لفظا نحو والشمس وضحاها ومنها تانيث الخبر نحو دارى واسعة ومنها
تانيث الوصف نحو اذن واعية وعين جارية بكاس من معين بيضاء ومن الوصف الحال نحو ولسليمن
الريح عاصفة ومنها الاشارة له نحو هذه جهنم فتنبيه من الاسماء ما فيه التذكير والتانيث با
عتبارين مختلفين وربما يشكل ذلك على الواقف عليه وذلك ان ما يتميز عنه واحده بالتاء على ثلاثة
اقسام احدها ما يراد به الجنس لا غير وليس فيه الا التذكير كالربا والتمر والنعم والثاني ما يراد به
الجمع لا غير وليس فيه الا التانيث كالتمر والنعم والثالث ما يراد به الامران كالكلم فهو في نحو يحر
فون الكلم عن مواضعه والكلم الطيب جنس ومنه الانعام فهو في نحو الانعام لعبرة نسقيكم مما
في بطونها جنس وفي نحو وان لكم في العبرة نسقيكم مما في بطونها جمع وكذلك الفلك في نحو والفلك
المشحون وجرين بهم والنخل في نحو نخل منقعر والنخل باسقات وكذا البقر يكون جنسا وجمعا والتاء
في البقرة لفصل الواحد من الجمع او الجنس قال الدماميني ويشكل على هذا انه قد يأتي التذكير والتانيث
في الكلمة الواحدة من التركيب الواحد كما في قوله لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون
فشاربون عليه من الحميم فشاربون ولا يكون الشيء الواحد جنسا وجمعا قلت في ابن جزي الضمير
المجرور بعلى للماكول فلا اشكال وما عومل بالمعاملتين في التركيب الواحد قول الشاعر واحكم
كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمر ولا تلي فعولا اصلا مفعلا مفعيلا المفعال
واسمع ما تلا وغالبا تمنع من فعيل تابعا الموصوف كالقتيل فاعل تلي ضمير يعود على
التاء بقرينة قوله قبله وفي اسامي قدروا التاء وفعولا مفعول تلي واصلا حال منه ومعناه
اذا كان بمعنى فاعل كصبور وشكور للمونث تحرز مما اذا كان بمعنى مفعول كقول الشاعر
وانت التي حبت كل قصورة في رواية الفراء فان فعولة فيه بمعنى مفعولة اي مقصورة فلذا
لحقتها التاء ومنه وما كانت امك بغيا فانه فعول من البغي بمعنى فاعلة قلبت واوه
وادغمت وكسرت العين اتباعا وقال ابن جني هو فعيل ولو كان فعولا لقيل بغو كما قالوا هو
نهو عن المنكر ورد بان نهوا شاذ فان مقتضى القياس عند اجتماع الواو والياء وسبقت احداهما

بالسكون

بالسكون قلب الواو ياء وادغام الياء ولم تلحقه حينئذ التاء لان فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر
والمونث قال البيضاوي ويحتمل ان يكون فعيلا بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء انها للمبالغة او للنسب
كطالق اهـ ولما علل ابن الحاجب عدم لحاق التاء لهذه الاوزان بانها لمعنى النسب اي ذي كذا كلابن
وتامر وليست بمعنى الحدوث فلم توافق الفعل اعترضه الرضي بان المنسوب بالياء كذلك وتلحقه
التاء قال ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل ليس باسم فاعل كلابن وتامر اذا قصد به المونث
لا تدخله التاء وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبا
لغة كما في علامة خلاف الظاهر اهـ فتبين ان التعليل بالنسب غير صحيح والتعليل بالمبالغة بين
لان التاء معها اذا لحقت لم تكن للفرق بدليل رجل راوية وعلامة وبه يتبين ما توقف فيه بعض الا
العلماء وقال قضية كلام البيضاوي ان فعيلا اذا كان للمبالغة محولا عن فاعل لا تلحقه التاء
وينبغي مراجعة للنقل في ذلك وان صيغ النسب لا تؤنث وينبغي مراجعة النقل في ذلك وذكر
الشيخ سيبويه في حواشي التصريح التوقف ولم يجب عنه ومفعلا بكسر الميم وفتح العين كمدعس عطف
على فعولا ومفعيل كذلك كمطير والمفعال كذلك كمنحار واشار بقوله واسمع ما تلا الى
ان ما جاءت فيه التاء من هذه الاوزان فهو مقصور على السماع كقولهم امراة عدوة وميقانة ومسكينة
اي لا تقس على ما تلاه التاء ففاعل تلا ضمير يعود على التاء وذكره لان حروف الجر يجوز تذكيرها وتانيثها ونا
يب فاعل تمنع ضمير التاء ومن متعلقة بتمنع واشار بقوله كالقتيل الى اشتراط كونه بمعنى مفعول
احترازا مما اذا كان بمعنى فاعل فان التاء تلحقه كرحيمة وظريفة واما قوله فقالت ليت ليس
في وجهها دم فهو بمعنى مفعول في المعنى ولم يكن بمعناه في الصناعة واحترز من قوله تابعا
لموصوف مما اذا حذف الموصوف فان التاء تلحقه قالوا والمراد بحذف الموصوف اي ينزل منزلة
الاسماء الجامدة في استعماله غير جار على موصوف كالنطيحة والحقيقة والاكيلة السبع ومنه قوله
نعم صدق الواشون انت حبيبة وبهذا شرح المص كلامه وعليه انفصل ابن قاسم في شرح الخلاصة
ولما ذكر الدماميني مثله في عبارة التسهيل قال لا كنهم مثلوا بقولهم مررت بقتيلة بني فلان وعللوا
هذا بحصول الالتباس فحينئذ لزم نقض المسئلة فينبغي ان يكون الضابط انه اذا اتضح المراد بغير ذكر
الموصوف ولا اشارة له ولا ضمير يعود ولا نحو ذلك لم تلحقه التاء وان فقدت القرائن وجب التانيث
اهـ وبه يعلم انه يقال رايت قتيلا من النساء بلا تاء لان القرينة قائمة واما قوله تعالى كل نفس بما كسبت
رهينة فقال ابن عطية الهاء في رهينة للمبالغة او على تانيث النفس اهـ وفي الثاني نظر وفي الكشاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)